

ندوة في بيت المحامي عن «سجون لبنان»



البلد

■ مشكلة السجون تتصل بمواضيع الحريات العامة

نظمت «عملية اليوم السابع» التابعة لجامعة القديس يوسف، بالتعاون مع نقابة المحامين في بيروت ومعهد الدراسات القضائية، ندوة بعنوان «سجون لبنان: هل من الممكن تحسين ظروف عيش السجناء؟» في بيت المحامي، في حضور وزير العدل إبراهيم نجار، وزير الشؤون الاجتماعية سليم الصايغ، عمر نشابة ممثلاً وزير الداخلية والبلديات زياد بارود، وزيرة الدولة أمل عفيش، رئيس مجلس شورى الدولة القاضي شكري صادر، رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي غالب غانم، نقيبة المحامين أمل حداد، رئيس الجامعة رينيه شاموسي، وغيرهم.

صدى البلد

إصلاح السجون»، كما شددت على أن «المحامي الذي يدافع عن موكله، يجب أن يفعل ذلك في ظل احترام القواعد والأصول، من دون ضغط وفي إطار من الحرية التي هي من حقه»، معتبرة أن «على المحامي التأكد أن السجنين بعد إصدار الحكم يجب أن يمضي عقوبته في ظروف لائقة، وأن يحصل على العناية الطبية ويستفيد من برامج إعادة الدمج». من جهته، قال شاموسي «لا شك في أن عالم السجون يعتبر

أقلت حداد كلمة قالت فيها «إن مشكلة السجون التي طال أمدها، تظهر من النظرة الأولى كأنها غير قابلة للحل، لاصطدامها بعوائق إدارية ومالية، تزداد صعوبة بسبب الشلل التشريعي والصراعات السياسية. كما أن مشكلة السجون تتصل بمواضيع الحريات العامة والأوضاع الاجتماعية والصحية». وأشارت إلى أن «نقابة المحامين قد رحبت وشاركت بمشاركة

ومدى تأثير ظروف المحكوم عليه بعد خروجه من السجن». وقال «أن النظام العدلي الجديد الذي يجب استحداثه يجب أن يعتمد التوافق بين المصلحة العامة والتزام القواعد الحقوقية، وإذا تم اصلاح السجون في خطة تعدها الدولة بتحويلها الى سجون اصلاح

عالمًا خاصًا بحد ذاته وأنه يجدر بنا ألا نستسلم في وجه العقبات». ثم تحدثت نشابة فأشارت إلى أن «المنع من الحرية هو العقوبة الأساسية التي يعتمدها النظام القضائي في لبنان ويجب تحديث نتائجها لجهة تفقد السجون ودراسة ظروف الاعتقال،

فتكون انجازات الضابطة العدلية والقضاء حقيقية». و اضاف «ان وزارة الداخلية والبلديات اطلقت مبادرات لتحسين الاوضاع المعيشية في السجون، وهي تعمل على وضع استراتيجية شاملة للسجون وعلى تحسين البنى التحتية والخدمات في السجون لكن الوزارة تعاني نقصا حادا في العيديد والتجهيزات».

نجار

أما نجار فدعا إلى «التحرك وبناء سجون جديدة وخصخصة المرافق التقنية، وتشجيع ليس فقط تطبيق قانون خفض مدة العقوبة بل أيضا قانون تنظيم العقوبات، وخلق بنى جديدة في وزارة العدل». وقال «يجب السهر على تطبيق المعاهدات الدولية وتعهدهات لبنان في هذا الإطار. لذلك تم مؤخرا إطلاق ثلاث مبادرات: الأولى عبارة عن مشروع قانون حول تنظيم مدة العقوبة، من

أجل إدخال معايير بديلة في مجال الحجز وتنفيذ العقوبات، اما الثانية فهي إنشاء مديرية عامة للسجون في وزارة العدل تحل محل تلك الصدفة الفارغة المسماة إدارة السجون، أما



دعا نجار الى التحرك وبناء

سجون جديدة وخصخصة

المرافق التقنية

المبادرة الثالثة فهي دعم مشروع قانون حول إنشاء مديرية عامة لحقوق الإنسان والحريات في وزارة العدل». ثم توالى المحاضرات والمداخلات التي تناولت موضوع السجون على الصعيد القانوني، والقضائي، والاجتماعية والإنسانية، كما تسنى للجمهور المشاركة في المناقشات.